الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب
النائب
إبراهيم منيمنة

بيروت في ٢٠٢٥/٦/٢٤

دولة رئيس مجلس النواب

الاستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه الى حضرة وزير المالية والبلديات بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب إبراهيم منيمنة

هاتف: ٦٦ ٠٠ ٧٨ ١ ٠٠٩٦١ - خليوي: ٩٩١ ٨٩١ ٨١ ٠٠٩٦١
Website: www.ibrahimmneimneh.com - E-mail: contact@ibrahimmneimneh.com

بيروت في ٢٠٢٥/٦/٢٤

سؤال

موجّه إلى وزير الطاقة والمياه

بواسطة

رئيس مجلس النواب

سندًا للمادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النوّاب

مقدّم من: النائب إبراهيم منيمنة

موضوع السؤال: انقطاع المياه في بيروت وغياب التوزيع العادل والرقابة على صهاريج المياه.

تحيّةً واحترامًا،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه،

وسندًا لأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النوّاب،

ولمّا كان قد وردنا عدة شكاوى من أبناء العاصمة بيروت، لا سيّما في المناطق المكتظّة، حول الانقطاع الحاد والمتكرر لمياه الشفّة، وحرمان آلاف العائلات من حقها الأساسي بالحصول على المياه بشكل منتظم وكافٍ، وفي ظلّ غياب أي توضيح رسمي أو إجراءات عمليّة لمعالجة هذا الخلل المزمن، وحرصًا على الكرامة الإنسانية والصحة العامة، لقد أصبح من الملاحظ أن توزيع المياه على أحياء بيروت يتم بشكل غير عادل وغير متوازن، حيث تنعم بعض المناطق بالتّغذية المنتظمة، فيما تُترك مناطق أخرى من دون أي حصّة تُذكر لعدة أيام متتالية، ما يجبر السكان على اللجوء إلى شراء المياه من الصهاريج الخاصة بأسعار مرتفعة تفوق قدرتهم الشرائية، خصوصًا في ظلّ الانهيار الاقتصادي الحاصل وغياب الدعم الرسمي.

كما أن غياب الرقابة عن عمل صهاريج المياه (السيتيرنات)، سواء من ناحية نوعيّة المياه وصلاحيتها، أو من جهة التسعير والاستغلال، ساهم في تفاقم الأزمة، حيث باتت المياه التي تصل إلى بيوت المواطنين غير مضمونة الجودة، ما يهدد بإنتشار الأمراض الجلديّة والمعويّة، ويحمّل العائلات أعباءً صحيّة وماديّة إضافيّة.

لـذلـك،

نتوجّه بالسؤال الحاضر لإجابتنا عن الأسباب المبرّرة لإنقطاع المياه المستمر في مدينة بيروت، وعن المعايير المعتمدة في توزيع المياه بين مختلف الأحياء، والأسباب التي تحول دون تحقيق العدالة في هذا التوزيع. كما نطلب من معاليكم توضيح أسباب غياب الرقابة على صهاريج المياه، سواء من حيث فحص نوعيّة المياه ومصادرها، أو من حيث تحديد وضبط أسعارها، لا سيّما وأنّ كثيرًا من المواطنين باتوا يضطرون إلى الاعتماد الكلّي عليها لتأمين احتياجاتهم اليومية. ونطلب كذلك إطّلاعنا على الخطوات والتدابير العمليّة التي تعتزم الوزارة اتخاذها في القريب العاجل لمعالجة هذه الأزمة المستمرّة، والتخفيف من معاناة المواطنين الذين يعيشون تحت ضغط يومي شديد نتيجة حرمانهم من أبسط حقوقهم.

واقبلوا الإحترام

النائب ابراهيم منيمنة